مجلة الحقوق والحريات
المجلد 10 ، العدد 02
2022 ، ص445-474

# تحديات بناء الأمن الثقافي في ظل العولمة وتراجع دور الدولة

# The challenges of building cultural security light of globalization and the decline of the role of the state

**مشري سلمى** [1]

أستاذ محاضر قسم- ب-

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف -2 - الجزائر

*younesyahya259@gmail.com*

| تاريخ الارسال: | تاريخ القبول: | تاريخ النشر: |
| --- | --- | --- |
| 2022/01/11 | 2022/05/29 | 2022/10/10 |

**الملخص:**

أضحى مقترب الأمن الثقافي يؤكد على قيمة الإنسان الثقافية ومحوريته في تطوير السياسات الأمنية نحو تحقيق وبناء أمن دول تحترم الخصوصية وتبادل الأفكار واختلاف الانتماء والهوية والتعامل معها على أساس من المساواة، لأن الحقوق الثقافية مكفولة للجميع وليس لفئة دون أخرى، حيث تلعب الأنسنة الثقافية بديلا حضاريا لبناء الأمن الثقافي ، لأنها المحور والأساس القيمي لحماية الاختلافات والمحافظة على الخصوصيات والتي مركزها المواطن الثقافي ، وهي غير محددة بجنس أو عرق أو دين، والذي يسعى من خلالها إلى تقليص تمركز الدولة إلى تمتع هذه الأخيرة باللامركزية الثقافية في إطار الكوننة الإنسانية، وليس الكونية القيمية والعولمة الموحدة ، أو القائمة على نمط واحد يعمل على تآكل الثقافة واضطرابها بدلا من بناءها وتفعيلها، مما يؤدي إلى تحولات عميقة تمس الأمن الثقافي وتعرض الثقافات للعنف والصراع بين الحضارات والأمم.

**الكلمات المفتاحية:** الثقافة، الأمن الثقافي- الأمن- الإنساني- الهوية- العولمة الثقافية .

[1] أ. مشري سلمى .

**Abstract:**

The cultural securityapprocging confirms at the human culture and his rol in devlopping the political securityto achieveand build a safe countries,which respect the privacy,exchanging ideas and the defference in affiliation, identity, reasning with it in a basis of equality because the cultural rights are for all and not for a specific one, so jumanisme plays a sifilizedaltermative to build cultural security because it's the jub and the value basis to protect the diferences and to preserve the privacies ,especially the cultural citizen without gender,sex and religion due to it , it should reduce the state,centring , it is caracterized by the cultural decentralization,intje context of the cosmic and hman nor the cosmic value andthje unified globlization or based on one style which works on the influence of the cultures and its disturbance insteadof buildingand activating it which has a result to deep transformation which touches the cultural securityand cultures subject to violence and the conflict between nations and civilizations.

**key words:**

culture, cultural security, Identity ,human security, cultural globalization.

**مقدمة:**

يعد الأمن الثقافي مقاربة إنسانية تؤسس لرؤية جديدة تعبر عن التفاعل الإنساني وحماية التراث المشترك للإنسانية، والمحافظة على القيم والثوابت الراسخة لدى الشعوب، وأضحى يشكل مطلبا أساسيا وخاصة على مستوى السياسات الدولية بشكل عام، إلا أنه تداعيات العولمة ودواعي التحضر والتمدن كان لها الأثر البالغ في تغيير نهج السياسات الثقافية، وخاصة ضرورة تمكين معظم المجتمعات من امتلاك الحق في الثقافة أو التنوع الثقافي بعيدا عن الاختراق الفكري والغزو الثقافي، وهذا يشكل تحديا عصريا وحضاريا يكمن في ضمان التحاور الحضاري الثقافي والتواصل والانفتاح على الآخر على أساس المساواة بين مختلف ثقافات الشعوب، من خلال الانتفاع وتبادل الأفكار وليس على أساس التبعية ووحدة النمط الثقافي الذي تشهده تجليات العولمة التي تقوم بتوجيه الدول بشتى الوسائل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، إلى توحيد الثقافات بكل ما تحمله من تنوع، وهو ما يعتبر من بين مخلفات الانفتاح العولمي على الهوية الثقافية والإنسانية عامة ، في الوقت الذي تتجه فيه الدول إلى إتباع نهج التغيير والتحول إلى بناء دولة أمن ثقافي قائمة على ثقافة عقلانية راشدة تحتكم إلى الدوافع الإنسانية لا إلى التعاليم التي تفرضها العولمة والعصرنة.

**أهمية الدراسة:**

يعتبر الأمن الثقافي مصدر للمعرفة والتقارب بين الشعوب والحوار بين الثقافات المختلفة ، وعليه فهو يقوم على ركائز الحفاظ على الهوية واللغة والدين ومعالم الحضارة والخصوصية ، فهو يساعد على بناء ثقافة الشعوب ويساعد على الاحتكاك والتعايش في إطار تبادل المعارف، وليس الذوبان والاندماج مع الآخر، وبالتالي تظهر أهميته من خلال مايلي:

- بما أن العديد من الثقافات المحلية هي جزء من العالم من منظور الهوية الوطنية التي يجب التمسك بها، فإن الدفاع عنها من مساوئ ومخاطر العولمة ، معناه الدفاع عن أمن الدولة الوطني، وبالتالي الحفاظ على قيم المجتمع المحلي لتمتد إلى المجتمع العالمي.

- ان الثقافة تحمل في طياتها معنى التواصل وتبادل المعلومات والأفكار ومواكبة التطور الثقافي الذي يعمل على الرقي والازدهار والتنمية، دون المساس بالعادات والتقاليد

ومقومات الدين والعقيدة والموروث المجتمعي القيمي، أي محاولة الاستفادة من العولمة بطريقة تفرض على الدول التقيد بالتزاماتها بشأن حماية الحقوق الثقافية من مختلف تيارات العولمة التي تمس ثقافة الفرد وأمنه الوطني على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

**إشكالية الدراسة:**

نظرا لجدية وحداثة موضوع الأمن الثقافي كونه يشكل بعد من أبعاد الأمن الإنساني، هذا الأخير الذي يهدف إلى التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة ، يعمل على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتي من بينها الحقوق الثقافية أو حق الشعوب في حماية إنتماءاتهم وهوياتهم، فإننا نحاول تسليط الضوء على مضامين الأمن الثقافي في ظل مسارات العولمة، وما يواجهه من مجموع التفاعلات المتعددة والمتبادلة بينه وبينها تماشيا مع التحولات السريعة والمتلاحقة لها وفي مختلف المجالات، والتي أثرت بشكل أو بآخر على البيئة الثقافية للكثير من الدول، وغالبا ما تعتبرها الدول مصدر تهديد للأمن الثقافي واستقرار الشعوب والحضارات، لأنه في الوقت الذي تقود فيه العالم إلى الانفتاح والتطور وزيادة الاندماج ، فإنها في ذات الوقت تعمل بنفس الوتيرة على المساس بالذاتية الثقافية لبعض الشعوب وبالهوية والانتماء الثقافي، وتراجع سيادة الدول، بالإضافة إلى فرض وتغيير العادات والتقاليد السائدة لديها، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**ماهي أهم تداعيات العولمة وتراجع دور الدولة على الأمن الثقافي؟ وكيف تؤثر على أبعاده ومستوياته الثقافية؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- **ماذا نقصد بالأمن الثقافي، ومدى ارتباطه بالعولمة الثقافية؟**
- **ما هي أهم المخاطر والتهديدات التي تمس الأمن الثقافي في ظل العولمة؟**

**منهج الدراسة:**

على اعتبار أن موضوع الأمن الثقافي قائم على نمط الحفاظ على الثقافات وتحقيق التنمية والتواصل ، وتعزيز أسس الموروث الحضاري ومواكبة الحداثة في إطار مسارات العولمة المتعددة، فإنه، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي

التحليلي القائم على توضيح مفهوم الأمن الثقافي وأهم أسس ومقومات بناءه في ظل نظام العولمة ، ثم التطرق إلى تأثير هذه الأخيرة على معالم الهوية الثقافية ومسألة المساس بالأمن الثقافي للشعوب عبر تحليل نمط التهديدات الماسة به على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية.

وللإحاطة بجوانب الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سوف نعتمد التقسيم التالي:

**المبحث الأول: تحديات بناء الأمن الثقافي في ظل العولمة**

**المطلب الأول: مفهوم الأمن الثقافي والعولمة الثقافية**

**الفرع الأول: تعريف الأمن كتصور شامل**

أولا: تعريف الأمن الثقافي

ثانيا: الأمن الثقافي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني

**الفرع الثاني: تعريف العولمة الثقافية**

أولا: العولمة كتصور شامل

ثانيا: العولمة الثقافية وأوجه التأثير على الأمن الثقافي

**المطلب الثاني: أسس وعوامل بناء الأمن الثقافي**

**الفرع الأول:** المحافظة على الذاتية والهوية الثقافية

**الفرع الثاني:** المجتمع المدني ووسائل الإعلام كمحرك أساسي للحفاظ على الأمن الثقافي

**المبحث الثاني: تهديدات ومخاطر العولمة على الأمن الثقافي**

**المطلب الأول: التهديدات السياسية والعسكرية للأمن الثقافي**

**الفرع الأول:** مخاطر العولمة على الثقافة السياسية للدول

**الفرع الثاني:** مخاطر العولمة على الثقافة الأمنية العسكرية

**المطلب الثاني : التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية**

**الفرع الأول:** أثر التهديدات الاقتصادية على الأمن الثقافي

**الفرع الثاني :** أثر التهديدات التكنولوجية على الأمن الثقافي

## المبحث الأول: تحديات بناء الأمن الثقافي في ظل العولمة

إن الأمن الثقافي يعتبر من بين المفاهيم المركزية في أي نظام أمني، ولأي ثقافة إنسانية تنطوي على إدراك الوجه الإنساني لكل فرد على أساس من المساواة الفطرية بينهم وبين الجماعات المختلفة من حيث الهوية واللغة والدين والعرق، ودور هذه الأخيرة في إغناء التجربة الإنسانية بالاعتماد على تحقيق الترابط الإنساني بين العولمة الثقافية والأمن الثقافي، في الوقت الذي يعيش فيه العالم تحديات بحكم تنقل الأفراد عبر الحدود ومن بلد لآخر ومع وجود الاختلافات في القيم والمصالح والإمكانيات الثقافية وتراجع دور الدولة في ظل العولمة التي ألغت الحدود بين الدول وفتحت المجال لأفكار ورؤى تهدد انتماءات وهويات العديد من الشعوب من جهة ، ومن جهة أخرى تعتبر السبيل الأنجع لتحقيق التفاعل الحضاري والاستفادة من عوامل العصرنة والتحديث الثقافي، عبر استخدام وسائل الأعلام ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على نشر الوعي لدى الشعوب بضرورة المحافظة على قيمهم وهوياتهم الثقافية .

### المطلب الأول : مفهوم الأمن الثقافي والعولمة الثقافية

يعد الأمن الثقافي مفهوما متطورا وشاملا قائم على التفاعل ويؤسس لتصور فكري ينبع من فكرة الأمن الإنساني وانتشار ظاهرة العولمة وتجلياتها على الحقوق الثقافية، فصارت التأثيرات الثقافية تنتشر بلا وسيط وبلا حدود عبر استخدام وسائط مختلفة، وهذا نظرا لتراجع دور الدولة والتحول نحو اعتماد نهج جديد قائم على تدخل فواعل أخرى من غير الدول، كالأفراد ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأيضا الشركات المتعددة الجنسيات؛ وكيف لهذه العوامل أن تؤثر على ثقافة الشعوب في ظل العولمة وتجلياتها ومدى ارتباطها بالوظيفة الأمنية للثقافة، وبالتالي تصبح أكثر فعالية في تحقيق الهوية والذاتية الثقافية بما يخدم مصالح الدول في حماية الحقوق الثقافية وتحقيق التطور الحضاري بين الشعوب المختلفة .

#### الفرع الأول: تعريف الأمن كتصور شامل

عرفت الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة تغييرات وتحولات في العلاقات الأمنية بين الدول ، فلم تعد هذه الأخيرة الطرف الوحيد في السياسات الأمنية، بل ظهرت على الساحة فواعل أخرى كالمنظمات الدولية الاقتصادية والعالمية والشركات متعددة الجنسيات التي تتخطى حدود الحواجز المالية والسلطوية للدول، استدعت إعادة

التفكير وبلورة التصورات والسياسات الأمنية نظرا للتحول في طبيعة التهديدات التي لم تعد تقتصر على الجانب العسكري وحسب، وإنما تراجع دور الدولة من أمن الدول إلى أمن الأفراد[1].

فالأمن مفهوم شامل وواسع يحتمل العديد من الأبعاد وليس فقط البعد الدولاتي، أو القوة والسلاح ، وعليه أصبح ينظر إليه نظرة شمولية ، وهذا ما ذهب إليه روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، ومن هذه الزاوية نجد أن الأمن قد أخذ بعدا إنسانيا بدلا من البعد العسكري، وأصبح يشتمل على أبعاد أمنية ترتبط بضرورة حماية الأفراد وتراجع دور الدولة[2].

وتعد عبارة الأمن بصورة عامة موضوع جدل فقهي وعلمي يكمن في إعطاء تصور معرفي ومفاهيمي لها ، وعليه فهو ليس وفقا لوجهة نظر دارسي العلاقات الدولية وكذلك فقهاء الدراسات الأمنية والإستراتيجية؛ أنه مصطلح مركب يحتمل أكثر من معنى، فهناك من يرى أن الأمن مفهوم معقد مثل **باري بوزان** ، الذي يرى أن له أبعادا مختلفة تكمن في التحرر من فقدان الحق في البقاء والرفاه، والبعض الآخر ربطه بأمن الدولة القومية والأمن الوطني، وهناك من ربطه بالمصالح السياسية والعسكرية من جهة، ويعتبرونه أساس التنمية من جهة أخرى[3].

ويقصد بمصطلح الأمن في مواضع أخرى على أنه "**المحافظة على القيم الوطنية الأساسية وحتى بالقوة إن لزم الأمر**"، ومنه لا يمكن أن يكون للفرد الحق في الحياة إذا كان مهددا من طرف حكومته ، أي يكون الأمن غائبا عندما يحرم الفرد من حقه في العيش إذا تم تشديد الأمن كحماية من الأذى، وأن التعدي على الحقوق الأساسية يعني انعدام وجود الأمن[4].

---

[1]، بوحنية قوي، **العلاقة بين الفشل العربي في إدارة المخاطر الاجتماعية والأمن الإنساني**، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، وفاء مصطفى الطراونة الأردن 2019، ص182.

[2]كريم رقولي، عادل بن عمر، "**الأمن الثقافي مقاربة إيتو معرفية** "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 10، العدد 2، جامعة الجزائر، افريل 2021، ص16.

[3] المرجع نفسه، ص ص 12، 13.

[4] Tim Dunne,nicholas g,Wheelerwe the peaples,contendingdiscouresofsecurity in humenrightstheory and practice,critical perspectives on humansecurity,firstpubliched, routledge, new york,2011,p21.

وعلى اختلاف الأوجه في تعريف الأمن؛ فإن المرجعية الأساسية في تحديد مفهومه هي ضرورة حماية الدولة وحقوق الأفراد وحرياتهم ضد المخاطر والتهديدات السياسية والاقتصادية والثقافية، أي حماية أمن الدولة والفرد معا.

ويعتبر الأمن بمفهومه الإنساني من أنجع الأساليب للتعامل مع التهديدات المتفاقمة والناجمة عن العولمة وتبعاتها على الحقوق الثقافية، والمتمثلة في الاختلافات العرقية وصراع الهويات خاصة تلك الواقعة على الشعوب الأكثر ضعفا، بالإضافة إلى مخاطر النزاعات المسلحة وتدهور البيئة وحقوق الإنسان...وغيرها[1].

ويعد الأمن الثقافي من أكثر أنواع الأمن خطورة على حياة الشعوب، سيما وأنه مرتبط أشد الارتباط بالانتماء وبالشخصية الثقافية التي تحفظ كينونته وانتماءه لدولة دون أخرى، وقد تم الإشارة إليه خلال المؤتمر الذي انعقد عام 1973 تحت شعار الأمن الثقافي على مستوى وزراء خارجية العرب في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، غير أن هذا المصطلح اقترن مع انتشار فكرة الأمن الإنساني أو الأمن البشري على اعتبار الأمن الثقافي يشكل بعد من أبعاده السبعة الأساسية[2].

**أولا: تعريف الأمن الثقافي**

إن العلاقة بين الثقافات يحكمها وجود نظام أمن ثقافي يقوم على حماية الهوية والانتماء واللغة والدين والحفاظ على استمرارية الممارسات الثقافية الوطنية والدينية حتى في ظل التعايش والتفاعل وتبادل المصالح والمنافع، أو في حالة الصراع الناجم عن الاحتكاك الحضاري.3

وينظر للأمن الثقافي على أنه"**غياب شروط التهديدات الثقافية ورفع خطر الخوف والعجز وفقدان القيم الثقافية والرمزية التي تحدد مطالب المجتمع وأفكاره**"، أو هو تحقيق الإشباع الحدي من الحقوق الثقافية على المستوى الفردي والعالمي، ويعرف في

---

[1] Pirre Sané, Rethinking human security, international social science journal, first publiched, unesco,2008,p5

[2] خميلة فيصل: **تحديات الأمن الثقافي في عصر العولمة، دراسة حالة الجزائر**، (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه العلوم )، تخصص الأمن والتنمية ، 2020-2021، ص65.

[3] المرجع السابق، ص63

مواضع أخرى على أنه "**أمن دفاعي ضروري لمواجهة تحديات الغزو الثقافي والاعتداء على الرموز الثقافية**"[1].

وقد تطرق إليه البعض الآخر على نحو يعرف من خلاله الأمن الثقافي أنه" **يعني الحفاظ على المكنونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الوافدة من الدول الأجنبية**"، أو هو" **مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى خلق ظروف قابلة للتنمية وتطوير الثقافة لحماية نفسها وتحقيق التكيف مع المتغيرات**".[2]

وقد عمد الدكتور عاصي حمود إلى تعريفه" **بأنه الطريق إلى صد الغزو الثقافي الموجه إلى بلد ما**"، كما عرفه باري بوزان على أنه "**غياب لتهديد القيم الثقافية في المجتمع ومكوناتها من هوية وانتماء ولغة...**".[3]

ويشكل الأمن الثقافي عند البعض " **حماية الأفراد من فقدان العلاقات التقليدية والقيم من العنف الطائفي والإثني**"، أو هو" **المحافظة على الهوية القومية، وتأمين الحوار الثقافي والحضاري وضمان حق الاختلاف والمساواة**".[4]

إذن مادام أن الأمن الثقافي يشكل الأساس في تحقيق وحماية حقوق الإنسان الثقافية وفقا لمنطق الأمن الإنساني وعولمة الثقافات في سبيل نشر الحضارة ومعرفة الآخر، فإن هدفه تعميم القيم الإنسانية المشتركة وكرامة الإنسان أيضا ، فهو يوفر أساسا مفاهيميا ومعياريا مترابطا للثقافة الإنسانية ، أي إعادة ترسيخ فكرة تثقيف الأفراد في مجال التعليم وطرق التمكين من الحقوق الثقافية[5].

**ثانيا: الأمن الثقافي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني**

---

[1] المرجع نفسه، ص 63.

[2] كمال بوغديري، "**الأمن الثقافي المغاربي وتحديات العولمة**"، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد رقم 7، العدد29، جامعة الأغواط، مارس 2018، ص124.

[3] كريم رقولي، عادل بن عمر، المرجع السابق ، ص16.

[4] يوسف بوعرارة ، طيبي محمد ، بلهاشمي الأمين، " **دراسة تحليلية لواقع الأمن الثقافي والمجتمعي في الجزائر، تداعيات عزوف الشباب الجزائري عن الثقافة على المنظومة القيمية للمجتمع، مقاربة الأمن الإنساني**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع ، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019، ص283.

[5] Pirre Sané,Op Cit,p16.

إن الأمن الثقافي كبعد أو جزء من أجزاء الأمن الإنساني يقتضي تحقيق اندماج الأفراد داخل الجماعة وتنظيم علاقاتهم ببعضهم البعض، كما ينطبق على المجتمع ككل، وأيضا على الجماعات داخل مجتمعاتهم، وعليه تشكل الثقافة لديهم مجموع المنجزات الفكرية والعلمية وأنماط التفكير والقيم السائدة التي يجب أن تكون ديناميكية ومتفتحة[1]، وليست مطلقة أو مغلقة على العالم يسودها التغيير والتطور، وهنا يتقاطع الأمن الثقافي مع الأمن الإنساني الذي يعني الاعتزاز بالذات الحضارية مع تقبل معطيات الحداثة والعصرنة لحضارة الآخر، وما تنطوي عليه من عوامل القوة في مواجهة الغزو الثقافي والفكري[2].

كما يلتقي الأمن الثقافي مع الأمن الإنساني في منظومة الحقوق والحريات الثقافية، بمعنى أنها علاقة تواجد أوإنعدام، فإذا كانت الحقوق الثقافية في متناول الشعوب، فإن هذه الأخيرة سوف تتمتع بنظام أمن إنساني، وبالتالي في علاقة تكامل، فهذا الأخير يعد طريقة جديدة للتفكير الأمني تركز على ضرورة منح الأفراد حقوقهم وحرياتهم وجعلهم محورا أساسيا في رسم السياسات الثقافية، على اعتبار أن الثقافة من بين الحقوق التي يدعو إلى حمايتها الأمن البشري؛ أي تحقيق الإشباع الذاتي والحدي من الحاجات الثقافية التي تشكل هاجسا أمام تحقيق الذاتية الثقافية، وأن انتقال الثقافات وانتشارها أمر لا بد منه، غير أنه يجب أن يكون في إطار عولمة إنسانية وليست اقتصادية ربحية[3].

وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني في أجندة الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية للتطور البشري سنة 1994، وهو يعيد النظر في حق الدولة في الهيمنة على الأمن، وأنه مسؤولية دولية مرتبطة بحقوق الأفراد ، فهو يهتم بالفرد والجماعات

---

[1] سالم لبيض، **"ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي، مثال تونس"**، إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، العدد 22، الجزائر، 2003، ص 554

[2] نزاري صفية، **الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة، دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس- المغرب**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير) في العلوم السياسية ، تخصص علاقات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص55

[3] نزاري صفية، المرجع السابق، ص 56.

والمجتمعات دون التخلي عن مكانة الدولة، وإنما في الاستطاعة التخلي عن سيادتها لصالح الأفراد[1].

كما أقر التقرير على أن مفهوم الأمن قد تم تفسيره على أنه ليس أمن الأراضي من العدوان أو حماية مصلحة أو تحقيق الأمن العالمي، وإنما هو يجتمع في سبعة أبعاد ومن بينها الأمن الثقافي، ويحدد أيضا درجات متفاوتة من العنف الذي يقتضي الوقاية وإعادة الإعمار وحماية الحقوق الثقافية وهو ما يتسبب في إحداث آثار عميقة على كل سياسة أمنية[2].

والأمن الإنساني ليس مفهوما فوضويا ينكر الدولة بل هو يقوم على وجود الدول، التي يتعين عليها حماية القيم الإنسانية والهوية والايدولوجيا وتحديد الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الثقافي، فهو يهدف أيضا لحل المشكلات الدولية ذات الطابع الثقافي والإنساني[3].

ويشير الأمن الإنساني كذلك، إلى حماية أساسيات الحياة بالطريقة التي تجسد الحرية الإنسانية وتحققها، وبالتالي هو يحمل في طياته مضمون الحرية الثقافية التي تعبر عن جوهر الحياة الثقافية وحمايتها من الأخطار والتهديدات العنيفة[4]، وهذا ما أكدته اللجنة العالمية للأمن الإنساني، وبهذه الصورة فهو يقوم بمنح المواطنين فرص الانخراط في المجتمع، وبالتالي يساعدهم على الحفاظ على هوياتهم الثقافية وتحقيق الاندماج الثقافي ، لأن تزايد الحرمان من الحقوق يؤدي إلى تقليص انتماءاتهم لمجتمعاتهم وثقافاتهم[5].

---

[1] بهلول نسيم، **واقع الأمن الوطني من مدخلي الدولة الفاشلة والدولة المنهارة، إدارة المعضلة الأمنية** ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر والتوريع، الاردن 2019، ص183.

[2] Mary Kaldor,Human security, first publiched 2007,bay polity press reprinted 2008,cambridg,p182.

[3] Andry zwitter, Human security,law and the prevention of terrorism, routledge, new york,2011,p9.

[4] نقويان هونج هاي، ترجمة: نجيبة بولوبر، **"حقوق الإنسان –الأمن الإنساني- التنمية الإنسانية"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الرابع جانفي، 2013، الجزائر، ص250.

[5] عمار شرعان، **الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة**، الطبعة الأولى المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقليمية ، ألمانيا، برلين، 2021، ص254.

**الفرع الثاني: تعريف العولمة الثقافية**

تعد العولمة ظاهرة جديدة أفرزتها ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والوسائل التقنية والتي ترمي إما للهيمنة والسيطرة على الشعوب في مختلف المجالات في ظل النظام العالمي الجديد أو تعمل على تطوير ثقافات الدول ودفعها أكثر للتعايش والحوار وتبادل المصالح الثقافية، طالما أنها أمر حتمي، وأنه لا مفر من الاستسلام لكل أطروحاتها[1].

وتشكل العولمة مسارات أو منظومة مفاهيمية واسعة الانتشار تبرز مجموعة التحولات العميقة التي شهدتها الإنسانية من تراجع دور الدولة وبروز الأزمات الثقافية جراء انتشار العولمة الثقافية، والايديولوجيا وتداخل الصناعات عبر الحدود؛ فهي تهدف إلى إيجاد ثقافة عولمية واحدة منفتحة على العالم على أنقاض الثقافات والحضارات المتعددة والمتنوعة التي تميل إلى الانغلاق و الانكماش[2].

**أولا: العولمة كتصور شامل**

تتمثل العولمة في خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدول عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات[3]، وهي لدى دارسي العلوم الاجتماعية أداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في كافة المجالات ، وهذا يعني أنها تحتوي على مفاهيم العلاقات الاجتماعية وتستبعد المفاهيم العرقية والعائلية والدينية ، وهي ترتبط بالمنافسة بين القوى العظمى والوصول إلى التقنية الجديدة وعولمة الإنتاج والتبادل والتحديث[4].

ومفهوم العولمة يقيم العلاقة بين مستويات متعددة للتحليل وهي؛ الاقتصادية والسياسية والثقافية وقد ظهرت بمسميات اقترنت بمصطلحات أو مقاربات تتعلق بالحداثة الكونية من 1964 إلى غاية 1972، أو ما يسمى كذلك بالمجتمع العالمي أو

---

[1] بشير إمام، خطورة **العولمة وكيفية مواجهتها**، **الطبعة** الأولى، روائع مجدلاوي، الأردن، 2010، ص205.

[2] سالم لبيض، المرجع السابق، ص20.

[3] المرجع نفسه ، ص20.

[4] خولة مي الدين، أمل يازجي، **"الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، كلية الحقوق، 2012، ص77

الكوني، وبالتالي هي تشير إلى العديد من الأبعاد ومن بينها البعد الثقافي، وهي تقوم على عامل السرعة في وتيرة التحولات الاقتصادية والترابط الاقتصادي ، فضلا عن التطور الهائل لوسائل الاتصال وزوال وتقلص الحدود الوطنية[1].

إذن هي محاولة للتقارب بين الثقافات والشعوب المختلفة بهدف إزالة الفوارق الثقافية بينها ودمجها جميعا في ثقافة واحدة ذات ملامح وخصائص مشتركة[2]. غير أنه يبقى منشأ العولمة وظهورها الدولة الأقوى اقتصاديا، كما أشار إليها روجيقاردو على "أنها **نظام يمكن الأقوياء من فرص الديكتاتوريات اللاإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين تحت ذريعة التبادل وحرية السوق**"، وعليه هي نظام يهدف إلى قيادة الدول اقتصاديا في سبيل فرض نمط اقتصادي وايديولوجي على جميع الشعوب في العالم وخاصة الفئات الضعيفة[3].

لذلك التحدي الذي يفرض نفسه هو كيفية اكتساء العولمة للطابع الثقافي، وكيف يمكن أن تؤثر العولمة من الناحية الثقافية على الشعوب والأنظمة الثقافية المختلفة.

**ثانيا: العولمة الثقافية وأوجه التأثير على الأمن الثقافي**

تكمن العولمة الثقافية في تعميم نموذج الحضارة الغربية وأنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على العالم ككل ، كما تعني تحويله إلى قرية صغيرة عبر وسائل الاتصال وتبادل الثقافات[4]، وتعتبر أيضا نقل ثقافة الفرد من الثقافة المحلية إلى الثقافة العالمية دون تهميش هويته الوطنية، حيث تمارس ضد

[1] عمارة عمروس، منير العمري، "**العولمة بين الاندماج وتهديد الأمن المجتمعي للجزائر**، " مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثاني ، أفريل 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، ص243.

[2] سعاد بوقفة، "**الأمن الإنساني في ظل العولمة**" ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 41 سبتمبر2015، جامعة بسكرة، ص188.

[3] حنان مالكي، "**الهوية الثقافية الجزائرية في زمن العولمة الثقافية ، التحديات وسبل المواجهة** "، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد، 12، العدد الأول، افريل 2021، الجزائر، ص1203.

[4] شفيعة حداد، أسماء بلاغماس، "**تأثير العولمة في بعدها الثقافي الهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد4، العدد2، جويلية 2019، الجزائر، ص240.

الشعوب عقلية التخلي عن مقومات الهوية، وذلك بإخضاعهم لثقافات جديدة خارجة عن نمط التقاليد والعادات التي يكتسبونها ويألفونها في سبيل تشويه القيم الثقافية الأصلية لهم[1].

ومادام أن الثقافة تشكل نهجا شاملا وجامعا للفعل الإنساني، فهذا يعني أنها ليست حكر على أحد، وإنما هي لجميع الشعوب ، وهي التي تحمي فكرة الإبداع الإنساني بتجلياته المتنوعة من تعبير وحرية الاختيار والهوية، كحق الفرد في أن يختار مجموعة بعينها ليندمج فيها أو يخرج عنها، فضلا عن حقهم في الوصول إلى تراثهم الثقافي[2].

ووفقا للعولمة الثقافية ذات الوجه الإنساني؛ فإن الحقوق المتعلقة بالمواطنة غير قاصرة على حدود الدولة القومية لهذا فإنها تتحرك إلى ما وراء النطاق القومي وهي عملية دمج كبيرة للأفراد والثقافات في أنحاء العالم؛ وهذا يعني أن عملية الاحتكاك اليومي مع أفراد وأشخاص ينتمون إلى ثقافات أخرى يساعد الأفراد على تفهم العديد من الاختلافات وقبولها والتعايش معها ، الأمر الذي يقلل من الحساسية ومن النزعة القومية المتطرفة، وهي تساهم في عملية زيادة التواصل عبر اكتسابهم للغات جديدة والتعرف على طقوس وديانات مختلفة، مما يجعل من المواطن كيان مصغر لمجتمع ثقافي عولمي.[3]

إذن فالعولمة الثقافية وفقا لهذا النهج تساعد على تعزيز وبناء الأمن الثقافي من خلال صناعة عقلية عولمية بالنسبة للأفراد والجماعات الذين سيحملون صفة المواطن الكوني، أي تحويل وتجهيز المواطن الفرد بمجموعة منظمة من الوظائف في مجال العولمة لتصبح لديه رؤية عولمية تساعده على فهم الآخرين وقبول الثقافات الأخرى.

---

[1] حنان مالكي، المرجع السابق، ص1304.

[2] تقرير مجلس حقوق الإنسان ، **المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، تعزيزوحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية**، الدورة الحادية والثلاثون، البند3، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 2016، ص4.

[3] حمدي مهران، **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي**، الطبعة الأولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2012، ص ص 489-470.

ولكن تعتبر العولمة الثقافية من جهة أخرى عملية يتم من خلالها نشر التفرقة والتمييز على أساس قومي وعرقي وديني أو ما يسمى بالنزاعات العنصرية الرافضة للاندماج في كيان واحد مع الآخر، لأن لكل ثقافة خصوصيتها وتوجهاتها الفكرية، وكثيرا ما تنظر الدول الكبرى الطامعة من منظور ثقافي متحيز لتحقيق مصالحها تحت غطاء المواطن الثقافي العولمي[1]، مثل ما قام به الحلف الأطلنطي من تدخل عسكري في حرب البوسنة عام 1992-1995، وكانت حربا قائمة على الصراع بين الأعراق" الصرب، البوشناق، الكروات"، فهي تعمل على إضعاف الدول داخليا وتجعلها عائقا أمام مواطنيها في تحقيق مصالحهم، أي أنها تستغل الروابط الداخلية والانتماء للدولة لتشعل نار الخلافات تحت شعارات دينية وعرقية باسم التعددية الثقافية، مما يشكل خطرا على قيم المواطنة الثقافية وبالضرورة على الأمن الثقافي[2].

**المطلب الثاني: أسس وعوامل بناء الأمن الثقافي**

يقوم الأمن الثقافي على أسس إنسانية قانونية قاتمة على التفاعل والاشتراك في سبيل الحفاظ على القيم وتحقيق التعايش والاتصال مع الحضارات الأخرى على أساس من التسامح والحوار واحترام الخصوصية الدينية واللغوية والعرقية للشعوب الأخرى، وتكريس ثقافة العيش المشترك والآمن من النزاعات والصراعات تحت مسمى خطر الاختراق الثقافي، والذي يمكن تجنبه عبر التسلح بالثقافة الوطنية بالإضافة إلى التسلح بمعرفة ثقافة الآخر، بالاعتماد على وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

**الفرع الأول : المحافظة على الذاتية والهوية الثقافية**

إن الهوية الثقافية أو الذاتية هي المبادئ الأصلية والذاتية النابعة من الأفراد والشعوب؛ وهي تمثل الكيان الشخصي والروحي للإنسان ، كما ورد عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أي هي النواة الحية للشخصية الفردية والجماعية والعامل الذي يحدد السلوك ونوع القرارات والأفعال الأصلية للفرد والجماعة والتي تسمح للأمة بمتابعة التطور والإبداع مع الاحتفاظ بالمكونات الثقافية الخاصة والمميزات الجماعية[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص483.

[2] حمدي مهران، المرجع السابق، صص 450، 479.

[3] حنان مالكي ، المرجع السابق، ص1120.

وتجدر الإشارة إلى أهمية الممارسة الجماعية للحقوق الثقافية ، لأن الثقافة تحمي حقوق كل شخص بمفرده أو بالاشتراك مع الجماعة وهي الحامية للتراث الثقافي والهوية الثقافية[1]، والتي تجمع بين الدين واللغة والانتماء وهي التي تشكل الذاتية الثقافية وهي سمة من سمات التراث أو المخزون الثقافي والمعرفي ، كما تشترك في عناصر مشتركة وهي اللغة والدين وتعدد الأعراق التي تتضمن مجموعات كبيرة من الأفراد يشتركون في وحدة الثقافة[2].

وتجد الذاتية الثقافية والهوية أساسها في منظومة حقوق الإنسان الثقافية، وأن الثقافة هي من حق كل الشعوب وهي التي تحمي الذاتية والخصوصية وحرية الاختيار والمعتقد، سواء للفرد أو الجماعة ، فمن حق الفرد أن يختار مجموعة بعينها ليندمج فيها أو الخروج عنها ، فضلا عن حقهم في الوصول إلى تراثهم الثقافي[3].

وتحث منظومة حقوق الإنسان على ضرورة التعايش مع الحضارات الأخرى بهدف إغناء دولهم بالتنوع الثقافي ، واكتساب لغات جديدة التي تشكل رموز يستغلها الإنسان في الاتصال مع غيره، والتي تستطيع بواسطتها تحقيق التعايش الثقافي والحوار مع الشعوب الأخرى والتعبير عن الأفكار والأخلاق والقيم ونقلها بينهم؛ وهي طريقة للتعليم وحفظ التراث الثقافي[4].

كما أن عدم معرفة الشعوب للغات الدول الأخرى أو الثقافات الأخرى، يعرض استقلالها الوطني، أو أمنها الثقافي إلى الخطر كالاستعمار واستخدام سياسات التجهيل وعرقلة عملية التعليم ، لأن اللغة تشكل جانبا محوريا في ضمان الأمن الثقافي للدول[5]، وكذلك عدم الاطلاع على ديانات الغير وطقوسها لا يمكن تجنب التعدي على تعاليم الدين الإسلامي أو الهوية الإسلامية ، لأن الدين يشكل أيضا جوهر الأمن الثقافي.

وقد عمد قانون حقوق الإنسان إلى ما يسمى بالمجتمع العلائقي على الصعيد الفردي والجماعي، كحق الفرد في إظهار الانتماء إلى دين أو معتقد في المادة 18 من

---

[1] تقرير مجلس حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص3

[2] حمدي مهران ، المرجع السابق، ص332.

[3] تقرير مجلس حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ص4-5

[4] كمال بوغديري، المرجع السابق، ص129.

[5] صفية نزاري، المرجع السابق، ص77.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وحقوقه باعتباره مجموعة أفراد من إحدى الأقليات في المادة 27، والمادة 3 من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية ، وكذلك ما تضمنه العهد الدولي السابق من أحكام عامة تتعلق بحماية الحق في الخصوصية وحرية الفكر والوجدان والدين ؛ وهي حقوق أساسية للإعمال التام للحقوق الثقافية، فضلا عن ما ورد عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة من ضرورة التعايش وحفظ التنوع الثقافي وصيانة التراث وفقا لنص المادة 5من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي والمشاركة الثقافية في المادة التاسعة منه[1].

**الفرع الثاني: المجتمع المدني ووسائل الإعلام كمحرك أساسي للحفاظ على الأمن الثقافي**

إن حماية الأمن الثقافي من خلال مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام يقوم على توظيف العقلانية الديمقراطية في اعتبار الهوية أصل للمواطن لا يمكن اقتلاعه؛ فهي تعمل على تنشيطها من خلال النسيج المجتمعي وتساهم في إحاطة المواطنين بالتطورات الحاصلة ونشر الوعي وتنوير العقول وإرشادها على مستوى الأسرة، وذلك بتنشئة وتربية الأجيال وتكوينهم على أسس وقواعد الهوية الاجتماعية والثقافية للأمة باستخدام الدعم الإنساني والتوعوي في سبيل حماية مكونات الهوية الوطنية من التفكك[2].

كما تساهم وسائل الإعلام بنشر الوعي لدى الأفراد والجماعات بضرورة التجديد الحضاري في إطار التفاهم والحوار والتبادل الثقافي؛ حتى يتسنى الوصول إلى الأمن الثقافي ، فهي تلعب دورا بارزا في نقل الأفكار حول الثقافات والديانات في سبيل تحقيق جودة الإنتاج الثقافي المتبادل، لأن الاهتمام بالجانب الثقافي للأفراد يشكل حجر الأساس للأمن الثقافي، كدعم حركة البناء الأمني والحضاري وتخليص الثقافات من الأفكار السلبية والتشوهات العقائدية والمحافظة على الأمن المجتمعي ، والابتعاد عن

[1] تقرير مجلس حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ص 6، 9

[2] عمارة عمروس، منير العمري، المرجع السابق، ص252.

الانغلاق والتقوقع من خلال تربية الأفراد على التعامل الثقافي مع الأجيال الأخرى، وتزويدهم بالمعارف والقيم وكيفية صيانتها[1].

وتساهم وسائل الإعلام أيضا في تحقيق التبادل الثقافي ووضع البرامج الثقافية موضع العالمية ، على اعتباره وسيلة للترفيه والإخبار وتعزيز القيم والمعتقدات، فهو يعكس جوانب الثقافة العامة في المجتمعات عبر إحاطتها بكافة المعلومات المرتبطة بحياتهم الثقافية[2]، فيما بينهم ومع الحضارات الأخرى عبر الخطاب التعايشي الذي تمارسه على الشعوب المختلفة من حيث الأفكار والمعتقدات والانتماءات السياسية والدينية واللغوية، وتمكين الملايين من الأفراد من التواصل؛ حتى يقطع السبيل أمام تسويق الأفكار المشوهة عن بعض الثقافات وخاصة المتعلقة بالدين[3].

وتحتل مؤسسات المجتمع المدني مكانة هامة أيضا في بناء الأمن الثقافي والحفاظ على العقيدة الراسخة وباقي مكونات الثقافة الوطنية والعالمية نظرا لاستقلاليتها عن الدولة؛ فهي تعتبر منظمات غير رسمية تنشأ بمبادرات شعبية مشتركة تحث الأفراد على التمسك بالذاتية الثقافية، وبالقيم الدينية والعقيدة الراسخة لديهم، عبر عقد ندوات ومؤتمرات ، كما تشكل وسيلة ضغط على الدول في مواجهة التهديدات ضد ثقافة المجتمعات، وكذلك فضح الانتهاكات الخطيرة المرتبطة بالهوية الثقافية[4].

## المبحث الثاني: تهديدات ومخاطر العولمة على الأمن الثقافي

إن الحديث عن الترابط والتفاعل بين العولمة الثقافية والأمن الثقافي، يقتضي التفكير في مدى القدرة على التعايش مع الآخر والاشتراك في ظل الاختلاف في الوقت الذي تفكر فيه طائفة عرقية أو إثنية في الانفصال وعدم التوحد وعدم قبولها فكرة الحوار الحضاري، أو ما يسمى بالتقاء الثقافات وعندها يواجهنا تحدي يكمن في كيفية

---

[1] عمارة عمروس، منير العمري، المرجع السابق ، ص249.

[2] نزاري صفية، المرجع السابق، ص166.

[3] قواسم بن عيسى، "**الاتصال التعايشي وإدارة الاختلاف من صدام الحضارات الى ثقافة العيش المشترك**"، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع مجلد رقم 3، العدد 03سبتمبر، ، جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة، 2020، ص ص16-17

[4] نزاري صفية، المرجع السابق، ص182.

استفادة الثقافات من العولمة دون الحاجة إلى الاندماج والذوبان في نمط عولمي واحد، يعمل على المساس بالأمن الثقافي ومقوماته تحت تأثير عوامل سياسية واقتصادية وتكنولوجية، وبالتالي يصعب الاستفادة من التطور الحضاري القائم على الشعور بالولاء للوطن والدولة، فضلا عن تحقيق التعايش مع الأعراق المختلفة والتعامل مع السلوكيات الثقافية المغايرة لنمط أو نهج حياتهم الثقافية، لأن ما تسوق له العولمة من أفكار يدمر كل ما هو حضاري، فيطيح بالشعوب والحكومات تحت مسمى توحيد الثقافات.

**المطلب الأول: التهديدات السياسية والعسكرية للأمن الثقافي**

تعد الوظيفة السياسية والأمنية العسكرية من الوظائف المرتبطة بالأمن الثقافي ، هذا الأخير الذي يستدعي تدخل الدولة في بلورة السياسات الثقافية باعتبارها الفاعل الرئيسي في الحفاظ على المكونات الثقافية من الاختراق والاستعمار الحضاري باسم التعايش المشترك ، أما القوة العسكرية فهي الأساس كذلك في التصدي لأي تهديد خارجي كذلك يمس الهوية والانتماء، خاصة وأن التهديدات الثقافية أضحت تنتشر بين العالم بلا وسيط أوناقل عبر وسائط مختلفة خاضعة لطبيعة التحول التكنولوجي ولتقنية الرقمنة، أين اتسعت عوامل انتشار العنف الثقافي في ظل العولمة وتراجع دور الدولة.

**الفرع الأول: لمخاطر العولمة على الثقافة السياسية للدول**

تؤثر العولمة بشكل كبير على أجهزة الدولة السياسية خاصة بعد أن ساد الاعتقاد بأن الوظيفة الثقافية للدولة لم تعد ذات جدوى نتيجة إهمال سياساتها لها، بسبب السرعة اللامتناهية للاختراق الثقافي ومحدودية قدرة الدولة على الإقناع والاحتواء ، مما يؤدي إلى المساس بالأسس الثقافية للأفراد[1]، وخاصة محاولة الهيمنة الكاملة على الحق في الخصوصية وحق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والثقافي، وفي تجسيد هويتها الثقافية من دون ضغط أو إكراه، فالعولمة لا تهدف في الأساس إلى

[1] زبيري رمضان ، **العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة ، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي** ، عمان، 2013، ص233.

تحقيق عالمية الثقافات، وإنما هي تدعو الأمم والشعوب أن تتخلى عن ذاتها وتصبح تابعة كليا للحضارة الغربية[1] .

كما أن العولمة تعتبر عائقا أمام تحقيق التعايش بين الحضارات لاعتبارات سياسية مصلحية هدفها إتباع نمط دون الآخر؛ وهي أيضا تحبط من قدرات الشعوب على تفهم الهوية الجماعية القومية وغير القومية، ويبقى أكثرية الأفراد بعيدين عن هذا التفاعل، خاصة في ظل اتساع الحركة التي أصبحت عنصرا أساسيا من عناصر الهوية الحديثة[2].

وكثيرا ما ينظر إلى الحقوق الثقافية على أنها تتعلق بالسياسة الاجتماعية والرفاهية، بدلا من قبولها على أنها استحقاقات قانونية سياسية، فلا يجب التمييز فيما يتعلق بالأصل القومي وفقا للمجتمعات الديمقراطية، وأن الانتهاكات التي يتعرض لها بعض الشعوب وخاصة الإفريقية على أساس الجنس والعرق تعتبر عقبات ثقافية تبين مدى الصعوبات المرتبطة بقضاء حقوقهم نظرا لعدم المساواة والطبقية والعرقية والعنصرية[3].

كما أن معظم الشعوب الإفريقية تعاني من انعدام الأمن الثقافي في أغلب مناطقها من خلال سيطرة الحروب والصراعات الثقافية، نتيجة استغلال بعض الدول لهذه الشعوب نظرا للتنوع الثقافي الذي تزخر به، وللديانات المختلفة وتعدد الاثنيات، كما هو حاصل في نيجيريا منذ عام 1967 إلى غاية اليوم، وجماعات إفريقيا الوسطى وجنوب السودان...وغيرها[4].

ووجود نماذج حكم متشابهة وتقليص دور الدولة داخليا وخارجيا وفتح المجال أمام تدخل فواعل أخرى، يعرض ثقافة الدولة وانتماءات مواطنيها للدمار، فتخلق عوامل الطائفية نتيجة ضعف دور الدولة في حماية الحقوق الثقافية وصيانتها، حيث

---

[1] بشير امام، المرجع السابق، ص206.

[2] بول كندي، كاثرين جي، ترجمة، فاضل جتكر، **العولمة والهويات القومية**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص48.

[3] Manisuli Ssenyonjo, Economic,Social and cultural rights in International law,hart publiching,innorth america,us and canada,2009,p4.

[4] حمدي مهران، المرجع السابق، ص 323.

نجد انتماء المواطنين لدولهم ضعيفة جدا، خاصة في الدول المتخلفة، ونجد اغلبها انتماءات فردية لجماعات وليس للدول، نظرا لغياب الأمن الثقافي إذ نجد أن هؤلاء الأفراد يعرضون عن الدولة، وينخرطون في قبائل مختلفة نتيجة التهميش الهوياتي والثقافي لهم، وهذه الطائفة هي التي تعمد آليات العولمة لضمها في نسق عولمي موحد، لغياب الانتماء لديهم، مما يشكل خطرا على قيم المواطنة وعلى الأمن السياسي للدولة ، ويعطي الفرصة أكثر لمؤيدي النشاط العولمي لتحقق تلك المصالح التي تصل إلى حد الحرب والصراع تحت غطاء ما يسمى بالمواطنة الكونية والإنسان العولمي[1].

**الفرع الثاني: مخاطر العولمة على الثقافة الأمنية العسكرية**

إن التأثير في جوهر الثقافة الذي تحدثه العولمة يكمن أساسا في الهوية وانتقال هذه الأخيرة من حضارة خصوصية إلى ثقافة عولمية، من خلال التخلي عن القيم الرمزية الذاتية كالتقاليد والعادات والأساليب وأنماط التفكير، والتحول نحو فكرة التسويق الثقافي الاستهلاكي الذي يعمل على إضعاف الهوية وقتل أو تشويه ذاتية الإنسان، مما يشكل خطرا على أمن الدولة داخليا وخارجيا بسبب انفجار أزمة الهوية الثقافية[2].

ونظرا لأن الأمن الثقافي يشكل أحد أهم الأبعاد الأمنية للأمن الإنساني، فإنه يعد من بين العوامل الأكثر عرضة للصراعات، خاصة في ظل التغير في طبيعة الصراع في حد ذاته في فترة ما بعد الحرب الباردة والذي أثبت فشل المنظور التقليدي للأمن المرادف للأمن العسكري، والحفاظ على الوحدة السياسية فقط ، بل وأضحى مرادفا لأمن الفرد وتدخل فواعل أخرى من غير الدول، أي تراجع دور الدولة[3].

وبالتالي أصبحت تستخدم أساليب عسكرية متعددة يرتكز عليها في تدمير الأمن الثقافي، من خلال إشعال فتيل الحروب بين الشعوب والحضارات، نتيجة انتشار التكنولوجيا العسكرية في مجال الأسلحة غير التقليدية لضرب مقومات الهوية لديهم،

---

[1] حمدي مهران، المرجع السابق، ص323.

[2] نزاري صفية، المرجع السابق، ص252.

[3] سعيد حفظاوي، **الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة** ، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، جامعة خنشلة، 2021، ص108.

عن طريق التدخل العسكري الذي هدفه الاختراق الثقافي وإضعاف أمن الدول بضرب ثقافاتها واختراق خصوصياتها[1].

كما أن غياب الديمقراطية الثقافية أدى إلى غياب الشرعية السياسية للكثير من الشعوب، الأمر الذي انعكس على ولاء المواطنين للدولة وزاد ميل المواطن إلى استخدام العنف الذي لا يقتصر على الأفراد وحسب، وإنما يشمل الدول أيضا ونظامها السياسي؛ فتلجأ إلى تقييد الحريات وإغلاق قنوات التعبير وقد يصل الأمر إلى حد التعذيب الجسدي والاغتيالات السياسية والتعامل بعنصرية[2] ، لتتطور فيما بعد وتمتد إلى خارج الدولة وتصبح هذه الأخيرة هدفا مستساغا للدول الطامعة التي تتدخل في الشؤون الداخلية لها، وقد تتحول أيضا إلى صراع بين الحضارات والأعراق الذي يستدعي استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر، كما حصل في جنوب إفريقيا.

**المطلب الثاني: التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية**

يعد الجانب الاقتصادي من أبرز مظاهر العولمة على الأمن الثقافي ، فالعولمة تعني بالضرورة الهيمنة والسيطرة عل الحياة الثقافية للشعوب وازدياد مخاطر الاستلاب والغزو والاستعمار الثقافي ، فالعولمة الاقتصادية لا تعني دائما الانفتاح؛ فقد تحمل في طياتها فكرة النسق الواحد أو النموذج الموحد للمنتجات الغربية، وفرضها على الشعوب نتيجة انتشار التسويق العولمي الذي يرتكز على التقدم الهائل للتكنولوجيا الحديثة ودواعي المجتمع الرقمي الذي يعبر عن ثقافة جديدة مضادة لما هو سائد من عادات وتقاليد ثقافية وتتعارض مع القيم والمعتقدات والأسس الحضارية القائمة على الخصوصية.

**الفرع الأول: أثر التهديدات الاقتصادية على الأمن الثقافي**

تؤثر العولمة كثيرا على الأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية وتحول أجهزة الدولة إلى هياكل ربحية ، وتعميم النموذج الاقتصادي بظهور مؤسسات مالية عالمية قائمة على نظام الخصخصة على حساب الدولة بما يمس بثقافاتها، من خلال سيطرة

---

[1] سعد شاكر شلبي، **ظاهرة العولمة وأفرها في بيئة الأمن القومي العربي**، الطبعة الأولى ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص70.

[2] علوان المصلح، **الأمن القومي العربي، الواقع والمستقبل**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عملن الأردن ، 2016، ص47.

الشركات متعددة الجنسيات على بعض الشعوب، فتنتشر أشكال الإيديولوجية الليبيرالية المتطرفة واحتكارها للعمل الاقتصادي من قبيل فئات محدودة أو مجموعة أقلية ، وهذا يخلق نزاعبين الأقليات التي تكون مختلفة من حيث الهوية الثقافية؛ فينشأ الصراع الثقافي نتيجة الفجوة بين الفقراء والأغنياء التي تحدثها التفرقة بين الجنسيات في تحصيل العائدات الاقتصادية ، وهذا يعني الانتشار والسيطرة الواسعة للسلع الغربية وللثقافة الغربية بالنسبة للشعوب المستهدفة[1].

وكثيرا ما تكون الشعوب التي تعاني الفقر وضعف من ناحية الثوابت الثقافية أكثر عرضة لخطر الاستعمار ، لأن الدول أو الأمم التي تمتلك رصيدا ثقافيا وحضاريا غنيا، هي قادرة على الاحتفاظ بخصوصياتها والنجاة من مخاطر العولمة وتجاوز سلبياتها، لأنها تمتلك القدرة الاقتصادية الكافية لمواجهته[2].

ونظرا للضعف والتخلف الذي تستغله آليات العولمة في تنمية الشعور بالهزيمة والاستعداد للاستسلام أمام ما تريد فرضه على الشعوب والحكومات من إضعاف للذاتية والتميز والاعتزاز بالتراث الحضاري والرصيد الثقافي، كما ورد عن التويجري، أي القدرة الاقتصادية والمادية مهمة للتصدي لمخاطر العولمة الثقافية، وأنه من شأن سد الفجوة الكبيرة بين الغني والفقير وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتكاملة أن يحد من المجال الذي تعمل فيه العولمة الثقافية، من خلال الاختراق مستغلين الفاقة التي تعاني منها بعض الدول العربية والإسلامية خاصة، وأن حاجة تلك الدول للخبرات والتقنيات من بين العوامل المؤدية للهيمنة بغية التأثير على هوية الشعوب[3].

وتعد الظواهر العابرة للحدود التي ينتج عنها ظهور عرقيات وقوميات، وخاصة في أوربا الشرقية وتدفق الهجرة والاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية، وتحكم المصالح الأجنبية في الثروات الوطنية والاندماج في كيانات أوسع، من أكبر تهديدات الأمن الثقافي، خاصة ظهور فكرة التمييز بين نحن وهم وهو ما يشكل تهديدا للبقاء الهوياتي " أمة ، عرق، جماعة دينية..."التي تفرض الاستثناء الثقافي مثل ما حدث في منظمة

[1] نزاري صفية، المرجع السابق، ص 29

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، **تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها**، الطبعة الأولى ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ، 2019، ص59.

[3] المرجع نفسه، ص ص 58-59.

التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أين تم فرض بعض شروط الحماية دفاعا عن ثقافتها الذاتية[1].

**الفرع الثاني: أثر التهديدات التكنولوجية على الأمن الثقافي**

إن التكنولوجيا والمعرفة هي قوة الدفع للعولمة الثقافية في ظل النقلة الجديدة والمتطورة جدا لتكنولوجيا المعلومات والمعرفة، والتي تقوم على أسس من بينها الابتكارات التكنولوجية، والقدرة على استيعاب هذه التكنولوجيا استهلاكا وإنتاجا، وكيف يعيش الإنسان أو الفرد في حالة انقطاع أو عزلة عنها ، وهنا يكمن الإشكال؛ بحيث محاولة تحقيق هذه العوامل قد يؤدي بالشعوب إلى خطر تغلغل العولمة وزيادة نفوذها بدافع التطور التكنولوجي؛ فتزول الفوارق الاجتماعية وتسود ثقافة العولمة الفردية المعادية للنظام الثقافي لمعظم الدول[2] .

وقد أحدث التطور التقني نقلة نوعية حضارية في العديد من الثقافات على سبيل إيصال منتوجاتها إلى الجماهير، وتم استخدام العولمة التقنية كأساس لتوحيد النمط الثقافي عبر وسائل الاتصال، كالانترنت ومختلف الوسائل التي تعمل على نقل الثقافة من حضارة إلى أخرى، غير أن اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة وصعوبة لحاق هذه الأخيرة بالركب الحضاري أحدث شرخا بين دول الشمال والجنوب حول طبيعة استخدام التكنولوجيا على مستوى الإنتاج المعرفي، لتصبح ثقافة مهيمنة في مقابل ثقافة ضعيفة خاضعة لموازين القوى، وللثقافة العلمانية التي تغذيها شبكة المعلومات عبر التحول الرقمي واستخدامه كوسيلة لطمس الهوية وخرق الحدود الثقافية للدول الضعيفة[3].

وبدخول العالم الافتراضي إلى البيوت والعولمة، جعل من الثقافات والقيم تعبر الحدود وتتحول إلى ليبرالية عابرة للمجتمعات والدول، كما تخترق الحدود

---

[1] زبيري رمضان، المرجع السابق، ص223، 226.

[2] أ.موني أنابيل، ايفانز بيتسي، ترجمة، دسوقي آسيا، **العولمة، المفاهيم الأساسية**، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص55.

[3] سالم لبيض، المرجع السابق، ص ص 20، 29.

الأخلاقية العقائدية ، فهي تؤثر في الإنسان وتقتل مشاعره وتجعل منه أحيانا مجرد من حق ديانته أو هويته تحت ستار تكنولوجيا العصر التي لا يمكن الاستغناء عنها[1].

كما أن التحول الرقمي يؤثر على الهوية الثقافية من خلال فرض تحديات ورهانات خطيرة على مختلف المستويات النفسية والاجتماعية والأمنية تمثلت خاصة في نشر أنواع مختلفة من الجرائم الخصوصية، إذ كثيرا ما تنتهك حقوق الهوية عبر شبكة الانترنت ومواقع الشبكات الاجتماعية والفضاء الالكتروني، و بات من السهل الحصول على المعلومات المخزنة والتجسس بواسطة الحاسوب، بما يهدد الحق في الحياة والحرية الشخصية وسرقة الهوية الرقمية التي تعد من أهم مكونات الأمن الثقافي[2] .

إذن مع ازدياد التطورات التكنولوجية وسرعة انتشارها على المستوى الوطني والعالمي، أضحى الأمن الثقافي أمام تحديات خطيرة تتعلق بانهيار الحضارات وتدهور الثقافات على اعتبار أن الثقافة من أهم مكونات التقدم الاجتماعي والإنساني ، فهي تدفع الشعوب إما نحو التقارب بينهم من خلال تحقيق عصرنة الثقافة مع الحفاظ على مكوناتها الأساسية، أو تقود إلى عصرنة مغتربة ناتجة عن تجليات العولمة والتي يصعب على الكثير من الأفراد التعايش في ظلها لأنها تتعارض مع خصوصياتهم الثقافية، وعليه قد تتعرض الهوية للتآكل والذوبان في ثقافات أخرى قد لا يعرف مصدرها.

**خاتمة:**

إن للعولمة تأثيراتها الإيجابية والسلبية على الأمن الثقافي ، إلا أنها تشكل تحديا صارخا لثقافات الدول والمجتمعات من خلال ارتباطها بسياقات تاريخية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية يمكنها أن تخضع الشعوب للتبعية المفروضة نتيجة عدم إحاطة هذه المجتمعات بالركب الحضاري والتطور اللازم للحفاظ على مقومات ورموز الهوية والمنظومة القيمية للثقافة؛ التي تعتبر البعد الإستراتيجي الذي يفعل ويدعم مكونات وأسس بناء دولة أمن ثقافي ، لأنه على الرغم من أن هناك علاقة تفاعلية بين العولمة

[1] عبد المحسن بن أحمد العصيمي ، **العولمة في عالم متغير** ، الطبعة الأولى ندار قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، 2010، ص ص 38-39.

[2] مسعودة طلحة، ا"**لهوية الرقمية مأزق الإستخدام والخصوصية**"، مجلة التغيير الاجتماعي، المجلد 4، العدد1، بسكرة الجزائر، 2010، ص138.

الثقافية و بناء الأمن الثقافي ، إلا أنه في الغالب تخضع هذه الرابطة لاعتبارات ومصالح سياسية تعمد إلى إلغاء الخصوصيات المجتمعية وطغيان وسيطرة ثقافة واحدة أو ما يسمى "بثقافة أمركة العالم" تنطبق على الجميع ، وهو ما يدعم النزعة الفردية في تحديد الثقافات، وهذا ما شهدته العديد من الدول من خلال تداعيات العولمة على أمنها الثقافي بتعرضها للنزاعات والصراعات الدولية على أساس الإختلافات الإثنية والثقافية الإيديولوجية.

ونظرا لما تم التوصل إليه من معلومات وأفكار تتعلق بموضوع المداخلة توصلنا إلى مجموع النتائج التالية:

- إن الحاجة إلى وجود وبناء أمن ثقافي؛ هو الإحساس بكينونة الإنسان وبذاتيته الثقافية التي تعتبر الأساس في استقراره وتقدمه.

- إن سلامة وأمن المجتمعات يتوقف وجوده على توافر الأمن الثقافي على المستوى الفردي والدولي والعالمي، وهذه المستويات هي من تحدد مدى تمتع المجتمعات بهويتها وذاتيتها في وجود نظام وطني ودولي قائم على أسس الحوكمة الثقافية التي تقتضي عدم التهميش والإقصاء والتجاوز ونبذ الآخر.

- إن بناء الشخصية الثقافية الهوياتية قائم على وعي وفكر تنموي إنساني يستوعب ما هو ثقافي داخلي قائم على سيادة الدول الداخلية، وما هو ثقافي عولمي يقتضي الحيطة والحذر في التعامل مع الآخر.

- إن العولمة الثقافية قائمة على نمط تفكير متغير يحتوي أنساقا فكرية تتجاوب مع سياسات الأمن الثقافي للدول ، وهذا إذا نظرنا إليها من الناحية الإنسانية المواطنية وهي قدرتها على خلق إنسان أو مواطن عولمي خال من اعتبارات العنف والصراع.

- لا يجب التعامل مع العولمة الثقافية على أساس أنها مرجعية أو حقيقة علمية يتم قبولها وتبنيها، وإلا سوف تشل حركة الثقافة فيتعرض الأمن الثقافي للتهديد ، وإنما هي محاولة لخلق ثقافة جديدة للعولمة في حد ذاتها بصورة تصبح فيها الثقافة هي الموجه لمسارات العولمة وليس العكس، وذلك بالترويج لأفكار ومفاهيم تستهدف التغيير

في الثقافات من حيث الأفكار والأنظمة والسياسات والمعتقدات الثقافية في حد ذاتها بما يخدم خصوصياتها.

- إن فكرة الأمن الثقافي لا ترفض العولمة أو الكوننة، وإنما تدعو إلى التفاعل والاحتكاك والتضامن الثقافي بين الشعوب دون الحاجة إلى الولوج أو الذوبان فيها، وبالتالي إتباع كل ما تمليه حفاظا على خصوصيات المجتمعات الإنسانية ، لأنها بقدر ما تروج للحقوق والحريات الثقافية بقدر ما تستخدمها كغطاء للتمدن والتحضر وبناء القيم الثقافية الموحدة.

وعليه بالإسناد إلى النتائج المتوصل إليها نعمد إلى عرض بعض الاقتراحات المتعلقة بأهم النقاط المتناولة في موضوع المداخلة:

- يحتاج الأمن الثقافي للتخلص من أثار وتبعات العولمة أو تجنبها في حالات كثيرة إلى إنتاج فكري متطور يتلاءم مع طبيعة التحولات الوطنية والدولية في العلاقات الثقافية ورهاناتها ، أي ربما ضرورة تفعيل القوانين التي تحترم الخصوصيات أكثر مما هو مألوف وتحديد لكل بلد معتقداته وانتماءاته وهوياته التي لا يمكن تغييرها أو المساس بها ، حتى لا يتم استغلالها لأغراض لا إنسانية عولمية.

- طالما أن الأمن الثقافي يعمل على تطوير الثقافات وتنميتها فهو بحاجة إلى مجموع الإجراءات القانونية الوطنية والدولية الكفيلة بفرض الالتزام أكثر بحقوق الهوية الثقافية وبناء ثقافة تتكيف مع المتغيرات العالمية .

- لا بد من التركيز على ترسيخ الثقافة السياسية للأمم على عاتق الدولة بمعية الأفراد في تحقيق وبناء الأمن الثقافي حتى تحفظ هويتها وتنوعها عبر أجهزتها القانونية والإعلامية والمدنية الجمعوية؛ فهي وحدها الكفيلة بتكوين الإنسان المثقف الذي يقف في وجه العولمة الثقافية ذات الوجه الآخر.

**قائمة المراجع والمصادر:**

**1/المصادر**

1- تقرير مجلس حقوق الإنسان، المقررة **الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية**، بما في ذلك الحق في التنمية، الدورة الحادية والثلاثون، البند الثالث، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 2016.

**2/الكتب باللغة العربية**

1. أ.مونيأنابيل، ايفانزبيتسي، ترجمة، دسوقي آسيا، **العولمة ، المفاهيم الأساسية**، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت، 2009.

2. بشير إمام، **خطورة العولمة وكيفية مواجهتها**، الطبعة الأولى، روائع مجدلاوي، 2010، الأردن.

3. بهلول نسيم، **واقع الأمن الوطني من مدخلي الدولة الفاشلة والدولة المنهارة، إدارة المعضلة الأمنية** ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوريع، الأردن 2019.

4. بوحنية قوي، **العلاقة بين الفشل العربي في إدارة المخاطر الإجتماعية والأمن الإنساني**، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2019 .

5. بول كندي، كاثرين جي، ترجمة، فاضل جتكر، **العولمة والهويات القومية**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

6. حمدي مهران، **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2012.

7. زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة ، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان، 2013.

8. سعد شاكر شلبي، **ظاهرة العولمة وأفرها في بيئة الأمن القومي العربي**، الطبعة الأولى، شركة دار الأكادميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

9. سعيد حفظاوي، **الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة** ، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، جامعة خنشلة، 2021.

10. عبد المحسن بن أحمد العصيمي ، **العولمة في عالم متغير** ، الطبعة الأولى دار قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، 2010.

11. علوان المصلح، **الأمن القومي العربي، الواقع والمستقبل**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

12. عمار شرعان، **الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة**، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقليمية ، ألمانيا، برلين، 2021 .

13. محمد عبد الله شاهين محمد، **تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجته**ا، الطبعة الأولى ، شركة دار الأكادميون للنشر والتوزيع، الأردن ، 2019.

**3/الرسائل والأطروحات**

1. خميلة فيصل، **تحديات الأمن الثقافي في عصر العولمة، دراسة حالة الجزائر**، (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه العلوم) ، تخصص الأمن والتنمية ، الجزائر، 2020-2021.

2. نزاري صفية، **الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة، دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس- المغرب**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية) ، تخصص علاقات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

**4/المجلات العلمية**

1. حنان مالكي، "**الهوية الثقافية الجزائرية في زمن العولمة الثقافية ، التحديات وسبل المواجهة** "، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد، 12، العدد الأول، افريل 2021، الجزائر.

2. خولة محي الدين، أمل يازجي، "**الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، كلية الحقوق، 2012.

3. سالم لبيض، "**ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي، مثال تونس**"، إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 22، الجزائر، 2003.

4. سعاد بوقفة، "**الأمن الإنساني في ظل العولمة**" ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 41 سبتمبر2015، جامعة بسكرة.

5. شفيعة حداد، أسماء بلاغماس، "**تأثير العولمة في بعدها الثقافي الهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية**، " المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد4، العدد2، جويلية 2019، الجزائر.

6. عمارة عمروس، منير العمري، " **العولمة بين الاندماج وتهديد الأمن المجتمعي للجزائر**"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثاني ، أفريل 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة.

7. قواسم بن عيسى، "**الاتصال التعايشي وإدارة الاختلاف من صدام الحضارات الى ثقافة العيش المشترك**"، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد رقم 3، العدد 03سبتمبر، ، جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة، 2020.

8. كريم رقولي ، عادل بن عمر، "**الأمن الثقافي مقاربة إيتو معرفية**" ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 10، العدد 2، جامعة الجزائر، افريل 2021.

9. كمال بوغديري، "**الأمن الثقافي المغاربي وتحديات العولمة**"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد رقم 7، العدد29، جامعة الأغواط، مارس 2018 .

10. نقويان هونج هاي، ترجمة: نجيبة بولوبر، "**حقوق الإنسان –الأمن الإنساني- التنمية الإنسانية**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الرابع جانفي، 2013، الجزائر، .

11. يوسف بوعرارة ، طيبي محمد ، بلهاشمي الأمين، "**دراسة تحليلية لواقع الأمن الثقافي والمجتمعي في الجزائر، تداعيات عزوف الشباب الجزائري عن الثقافة على المنظومة القيمية للمجتمع، مقاربة الأمن الإنساني**"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع ، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019.

12. مسعودة طلحة، ا**"لهوية الرقمية مأزق الإستخدام والخصوصية"**، مجلة التغيير الاجتماعي، المجلد 4، العدد1، بسكرة الجزائر ، 2010.

**5-الكتب باللغة الأجنبية**

1. Andryzwitter, Human security,law and the prevention of terrorism, routledge, new york,2011.

2. ManisuliSsenyonjo, Economic,Social and cultural rights in International law,hart publiching,innorth america,us and canada,2009.

3. Mary Kaldor,Human security, first publiched 2007,bay polity press reprinted 2008,cambridg..

4. PirreSané, Rethinking human security, international social science journal, first publiched, unesco,2008.

5. Tim Dunne,nicholas g, Wheeler we the peaples, contending discouresof security in humen rights theory and practice, critical perspectives on human security,firstpubliched, routledge, new york,2011.